E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/23/4(Part II)
12 April 2005
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الثالثة والعشرون
دمشق، ٩-١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

القضايا الملحة في منطقة غربي آسيا

التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان الإسكوا

موجز

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بقرارها ٥٥/٢ في عام ٢٠٠٠. وهذا الإعلان والتقدم الذي تحرزه البلدان في تحقيق أهدافه يحلان في طليعة اهتمامات منظومة الأمم المتحدة. ويكرس هذا الإعلان الذي اعتمد بإجماع الدول عدداً كبيراً من الالتزامات المحددة التي ترمي إلى تحسين مصير البشرية في القرن الحادي والعشرين.

وتعتبر هذه الورقة بمثابة ملخص لما ورد في الوثيقة المعنونة "الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا: تقرير عن التقدم المحرز، ٢٠٠٤" (E/ESCWA/SCU/2004/3)، وقد أصدرته الإسكوا في إطار متابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، واختيرت اجتماعات الدورة الثالثة والعشرين مناسبة لإطلاقه ومناقشته في اجتماع المائدة المستديرة حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الدول الأعضاء في الإسكوا.

وتعرض هذه الورقة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الثمانية على مستوى بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالإضافة إلى أهم التحديات التي تواجهها بلدان المنطقة في سعيها إلى تحقيق هذه الأهداف، كما تتضمن مجموعة من الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لمواجهة تلك التحديات.

مقدمة

١- اعتمدت الجمعية العامة إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بقرارها ٥٥/٢ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وهذا الإعلان يجسد إجماع الدول الأعضاء على عدد من الالتزامات الأساسية التي ترمي إلى تحسين مصير البشرية في القرن الجديد؛ ويعبر في جوهره عن الالتزام الجماعي لقادة العالم بجعل العولمة قوة إيجابية للجميع، مدركين أن عدداً كبيراً من سكان العالم لا يزالون يعيشون حالة من البؤس الشديد على الرغم من ضخامة الثروة العالمية؛ ويمثل أيضاً استجابة جماعية لمواجهة تحديات الأمن والتنمية في عالم متغير.

٢- وتمحور هذا الإعلان حول مواضيع عدة تعتبر من أهم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطروحة على الصعيد الدولي في الوقت الحاضر منها: قضايا السلم والأمن ونزع السلاح، والتنمية والقضاء على الفقر، وحماية البيئة المشتركة، وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد، وحماية الفئات الضعيفة. وقد أعطى هذا الإعلان دافعاً لتجديد الآمال في الاتحاد والتعاون الدوليين بهدف مجابهة التحديات التي تواجهها الإنسانية في القرن الحادي والعشرين.

٣- وفي إطار التنمية والقضاء على الفقر، رسم الإعلان أهدافا وغايات، تعرف بالأهداف الإنمائية للألفية، وهي عبارة عن ثمانية أهداف وثماني عشرة غاية، وحدد لكل منها عدداً من المؤشرات لرصد تنفيذها في مهل محددة.

٤- وتتمثل أهمية هذه الأهداف في كونها تعبر عن الأولويات الأكثر إلحاحا على الصعيد العالمي، وفي كون قادة العالم يضعون لأول مرة أهدافا محدودة العدد، ويمكن قياسها بمؤشرات محددة، في إطار زمني محدد. وبذلك يكون الإعلان قد وضع أمام حكومات العالم وشعوبها وثيقة برنامجية ذات طابع عملي، تتيح إجراء عملية مراقبة وتقييم للتقدم المحقق.

٥- وتشكل هذه الأهداف إطاراً إنمائياً متكاملاً يرمي إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتخفيض معدّل وفيات الأطفال، وتحسين الصحة النفاسية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وغيرهما من الأمراض، وكفالة الاستدامة البيئية، وإقامة الشراكة العالمية من أجل التنمية.

أولا- الوضع الراهن والإنجازات

٦- توضح دراسة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية في منطقة الإسكوا، وعلى مستوى كل من الأهداف الثمانية، ما يلي:

ألف- القضاء على الفقر المدقع والجوع

٧- مرت بلدان الإسكوا في العقدين الماضيين بظروف أقسى وأصعب من ظروف أية منطقة أخرى في العالم، نتيجة للحروب المتعاقبة وعدم الاستقرار الأمني والسياسي والتقلبات الحادة في أسعار النفط. وخلال

تلك الفترة، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي بعد ارتفاع شهدته في السبعينات ومطلع الثمانينات من القرن الماضي، لتستقر على مستويات متدنية طوال عقد التسعينات.

٨- والتباطؤ في النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى ضعف سياسات مكافحة الفقر، أمور تجعل من الصعوبة بمكان أن تتمكن بلدان المنطقة، وبالأخص البلدان غير النفطية والبلدان التي تعاني من الاحتلال ومن عدم الاستقرار السياسي، من خفض معدلات فقر الدخل، وبالتالي تحقيق الغاية المعنية بتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة. والجدير بالذكر أن هذا المؤشر لا يقيس حقيقة ظاهرة الفقر في المنطقة. فلو اعتمدت مقاييس أخرى لتلك الظاهرة، كنسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولارين في اليوم أو مؤشر خط الفقر الوطني، لارتفعت معدلات الفقر كثيراً. وللأسباب نفسها، من المستبعد أيضا ان تنجح بعض بلدان المنطقة في التوصل إلى خفض نسب سوء التغذية بين سكانها إلى النصف في المدة المحددة.

باء- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

٩- حققت بلدان الإسكوا في عقد التسعينات تقدما ملحوظا على صعيد الالتحاق بالتعليم الابتدائي وخفض نسبة الأمية في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة. إلا أن معدلات التسرب لا تزال مرتفعة نسبيا في بعض بلدان المنطقة، بحيث تؤثر سلبا على معدلات الالتحاق. وتشير البيانات المتاحة إلى أن معظم بلدان المنطقة سوف تتوصل إلى تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي في حال استمرت على وتيرة التقدم نفسها المحققة في حقبة التسعينات.

جيم- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١٠- حققت معظم بلدان المنطقة، تقدما على صعيد المساواة على مقاعد الدراسة في مراحل التعليم المختلفة. أما بالنسبة لمشاركة المرأة في الأنشطة غير الزراعية، فان التقدم الذي أحرز ما زال ضعيفا للغاية، مقارنة بمجال التعليم، بحيث لم تتجاوز نسبة مشاركة النساء في الوظائف ذات الأجر في الأنشطة غير الزراعية حوالي ٢١ في المائة في أحسن الأحول. أما على الصعيد السياسي فلا تزال مشاركة المرأة متواضعة للغاية بحيث لم تتجاوز المقاعد التي تشغلها نساء ما نسبته الخمسة في المائة من إجمالي المقاعد النيابية في المنطقة عند نهاية العام ٢٠٠٤.

دال- تخفيض معدل وفيات الأطفال

١١- بذلت بلدان الإسكوا جهودا حثيثة في مجال تخفيض معدل وفيات الأطفال، فاعتمدت سياسات صحية تتعلق بصحة الطفل والأم، وعملت على تعميم وتكثيف برامج وحملات التحصين وخدمات الصحة الإنجابية. وهذه الجهود أتاحت لتلك البلدان (باستثناء العراق بسبب أوضاعه السياسية والأمنية واليمن الذي هو من أقل البلدان نمواً بسبب ظروفه الاقتصادية) أن تحقق خلال العقد الماضي تقدما ملحوظا في مجال تخفيض معدل وفيات الأطفال.

هاء- تحسين الصحة النفاسية

١٢- أحرزت بلدان الإسكوا تقدما ملحوظا في مجال تخفيض معدلات الوفيات النفاسية. وفي حال استمرت وتيرة التقدم على حالها، فستحقق معظم بلدان المنطقة هذا الهدف، بينما من المتوقع أن يتأخر بعضها بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة.

واو- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

١٣- من الصعوبة بمكان إعطاء صورة حقيقية عن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في منطقة الإسكوا، حيث الافتقار إلى البيانات الدقيقة حول هذا الموضوع. أما وباء الملاريا، فتعتبر معظم بلدان المنطقة إما خارج نطاق انتشاره أو نجحت في محاصرته، بينما لا تزال مكافحته هدفاً رهن التحقيق في اليمن وفي بعض المناطق الجنوبية الغربية من المملكة العربية السعودية.

زاي- كفالة الاستدامة البيئة

١٤- يعتبر تناقص المساحات المغطاة بالغابات، نتيجة للضغط العمراني وعدم الاهتمام بالتحريج، وتغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة وتناقص معدلات الأمطار في منطقة الإسكوا، التي تعتبر أساسا من أفقر مناطق العالم بالمياه العذبة، عوامل تؤدي إلى تزايد التصحر وتقلص مساحة المناطق الطبيعية والغابات في إقليم تغلب عليه الطبيعة الصحراوية، وتضع المنطقة أمام تحديات جسام على الرغم من المحاولات المتواضعة لزيادة مساحات الغابات والمناطق المحمية. وإضافة إلى ذلك، كانت لعدم دمج البعد البيئي في السياسات الإنمائية الوطنية آثار سلبية خلال فترة التسعينيات، تمثلت في ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وانخفاض كفاءة استخدام الطاقة. وفي المقابل، يلاحظ انخفاض في استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وهذا الانخفاض يعتبر من العلامات الإيجابية في تنفيذ الالتزامات الدولية بالمحافظة على البيئة.

١٥- أما بالنسبة إلى توفير مياه الشرب المأمونة للسكان وتمكينهم من الانتفاع بصرف صحي محسن، فلا تعاني المناطق الحضرية من مشاكل كبيرة على هذا الصعيد، إلا أن الوضع في المناطق الريفية يستلزم بذل جهود استثنائية في غالبية بلدان الإسكوا. وهذا لا ينفي حقيقة أن جميع بلدان المنطقة أمام تحد دائم يتمثل في كيفية تأمين موارد مائية متجددة ومتزايدة تتناسب وأعداد السكان.

حاء- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

١٦- على الرغم من التعهدات التي قطعتها الدول المتقدمة بزيادة نسبة المساعدة الإنمائية الصافية من دخلها القومي، يلاحظ أن هذه النسبة اتجهت نحو الانخفاض خلال فترة التسعينات. والجدير بالذكر أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتوقف على وفاء كل من البلدان الغنية والبلدان الفقيرة بالتزاماتها إزاء تقديم العون والمساعدة اللازمين لعملية التنمية وتعزيز الحكم الرشيد والمساءلة. إلا إن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية لم يلحظ إطارا زمنياً ملزماً لتحقيق الهدف المعني بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. ومن جهة أخرى، تبقى قيمة الدعم الزراعي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كبيرة جداً على

الرغم من التخفيض الذي أصابها خلال حقبة التسعينات، مما يشكل عائقاً أمام الصادرات الزراعية لبلدان المنطقة ويفقدها القدرة على المنافسة.

١٧- أما بالنسبة إلى ظاهرة البطالة بين الفئات الشابة فتشير البيانات، أو ما هو متوفر منها، إلى ارتفاع معدلات البطالة خلال التسعينات في بعض بلدان المنطقة، وخصوصاً بين الشابات.

١٨- وعلى الرغم من محدودية انتشار خدمات المعلومات والاتصالات في منطقة الإسكوا، بحيث تقارب معدلاته في العديد من البلدان معدّلات أقل البلدان نمواً، ينبئ التقدم الذي أحرز في الأعوام الأخيرة بحدوث تطور سريع على هذا الصعيد في المستقبل القريب، وخاصة في ظل بعض العوامل الداعمة التي من شأنها أن تساهم في تحقيق الغاية المنشودة، وأهم هذه العوامل مساهمة القطاع الخاص في هذا المضمار وإنشاء بعض الشراكات الإقليمية الهامة في هذا القطاع.

ثانياً- التحديات

١٩- مع التقدم الذي أحرزته بلدان الإسكوا خلال السنوات الأخيرة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما على مستوى جهود مكافحة الفقر وتحقيق التعليم وتمكين المرأة وتحسين الظروف الصحية، لا تزال تلك البلدان تواجه العديد من التحديات التي من شأنها أن تسهم، ليس فقط في تباطؤ مسيرة التنمية البشرية، بل في تبديد ما أنجز. ومن أبرز تلك التحديات:

(أ) العوائق السياسية الناجمة عن استمرار احتلال الأراضي العربية وزعزعة الاستقرار السياسي والأمني، وما تضعه من عقبات رئيسية في طريق التنمية الاقتصادية والبشرية، سواء ما يتعلق منها بالحق في الحياة وتقرير المصير أم بالجوانب المادية وغير المادية لرفاه الإنسان؛

(ب) تباطؤ النمو الاقتصادي الذي تعاني منه معظم بلدان المنطقة، وما يحدثه من تأثير على الفرد والمجتمع، فتقديرات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لا تعطي صورة مشجعة عن الوضع المستقبلي، مما سيشكل عبئا أكبر، ولا سيما على البلدان الفقيرة، كما إن توقعات النمو الاقتصادي المتدنية للأعوام المقبلة وانعكاساتها على الإنفاق العام، وارتفاع نسب العجز في الميزانيات العامة، وتفاقم الديون، كلها أمور تقود إلى التساؤل عن مقدرة الكثير من بلدان المنطقة على مجرد الحفاظ على النمط الحالي في توفير الخدمات الأساسية لشعوبها، ولا سيما إزاء الطلب المتزايد على هذه الخدمات نتيجة للنمو السكاني؛

(ج) ضعف الالتزام بالسياسات الإنمائية في بلدان المنطقة وسوء إدارتها، وفي هذا السياق يمكن تصنيف دول غربي آسيا في ثلاث فئات من حيث اعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر والجوع، الفئة الأولى حيث تتوفر مثل هذه الاستراتيجيات إلا أنها لم تجد طريقها إلى التنفيذ الفعلي؛ والفئة الثانية، حيث تتوفر بعض الإحصاءات الأساسية حول الفقر والجوع إلا أنها لم ترقَ بعد إلى صياغة استراتيجية وطنية لمكافحة هاتين الظاهرتين؛ والفئة الثالثة من البلدان ما زالت تفتقر إلى الإحصاءات والمؤشرات الأساسية حول هاتين الظاهرتين، وبالتالي إلى وضع استراتيجيات وطنية متكاملة لمكافحتهما؛

(د) التعارض بين الاستجابة لمقتضيات النمو السكاني المتزايد من جهة، ومقتضيات التصحيح الاقتصادي الهيكلي من جهة أخرى؛

(هـ) سيطرة التقاليد الاجتماعية التي تعوق مشاركة المرأة الكاملة في عملية التنمية ودخولها الحياة السياسية؛

(و) ضعف المشاركة المجتمعية في صياغة السياسات الاجتماعية وإدارتها؛

(ز) ضعف التشريعات والقوانين الكفيلة بضمان المساءلة والشفافية والحد من الهدر والفساد؛

(ح) عدم توفر سلاسل زمنية متناسقة للمؤشرات الإحصائية اللازمة لعملية صياغة السياسات الكفيلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي رصد التقدم المحرز على هذا الصعيد.

ثالثاً- خلاصة

٢٠- يتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي تحسين مصير شعوب المنطقة ومستوى معيشتها، الكثير من الإجراءات التي ينبغي لبلدان المنطقة أن تدرجها ضمن أولوياتها، ومن أهم هذه الإجراءات:

(أ) استمرار السعي إلى تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، وذلك استناداً إلى العلاقة العضوية بين الاستقرار السياسي من جهة، وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تحقيق التنمية البشرية المنشودة من جهة أخرى؛

(ب) النظر بجدية في سياساتها الاقتصادية والإنسانية وما تحدثه من تأثير مباشر على مسيرة التنمية البشرية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي هذا السياق، ينبغي لبلدان الإسكوا أن تعمل على ترشيد الإنفاق العام بغية التوصل إلى تحسين نوعية الخدمات بأفضل كلفة، والحد من معدلات البطالة من خلال تنشيط الاستثمار العام والخاص وتحسين أوضاع العجز في المالية العامة، وخصوصا في البلدان التي لا تملك موارد نفطية، وهذا يتطلب تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية والحد من الفساد والهدر وتحسين المساءلة؛

(ج) تعزيز الشراكة الإقليمية وتفعيلها، وخاصة في مجالات تحرير التجارة البينية ورفع الحواجز الجمركية، وتحسين شبكات الطرق، وتبادل الأيدي العاملة والخبرات الفنية، وفتح الأسواق المالية وأسواق الأسهم فيما بينها؛

(د) تعديل مسار السياسات الاجتماعية بحيث يتماشى والأهداف الإنمائية للألفية، وتحديث أنظمة الرصد وإعداد استراتيجيات إحصائية وطنية تهدف إلى تحقيق الاستدامة في إنتاج الإحصاءات والمؤشرات اللازمة لهذه العملية؛

(هـ) إشراك جميع قطاعات المجتمع في عملية التنمية، وخاصة في وضع السياسات المناسبة وإدارتها، وكذلك إشراك جميع القطاعات الإنتاجية في تحمل مسؤولياتها؛

(و) الشروع في تنفيذ برامج تهدف إلى حل مشاكل التصحر وندرة الموارد المائية.

٢١- والجدير بالذكر أن تحقيق الأهداف الإنمائية يستلزم وفاء كل من البلدان الغنية والفقيرة بالتزاماتها أكان لجهة تقديم العون والمساعدة اللازمين لعملية التنمية أم لجهة تعزيز الحكم الرشيد وتحسين المساءلة. وفي هذا السياق، تأتي أهمية التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية، وذلك بهدف إيجاد صيغ عملية لوضع هذه التعهدات موضع التنفيذ.